المحاضرة الخامس عشر: منحنى فيليبس + قانون أوكن

1- التوظيف الكامل والمعدل الطبيعي للبطالة:

يتحقق التوظيف الكامل عندما يكون شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه عمل. ومعظم الاقتصاديين يرون أنه حتى عند التوظيف الكامل فإن نسبة مقدارها بين 5%-6% من القوة العاملة تكون متعطلة، والسبب في ذلك أنه حتى عند تحقيق التوظيف الكامل فإن بعض الأفراد يكونون في مراحل تغيير وظائفهم، فمثل هؤلاء الأفراد الذي يطلق عليهم البطالة الاحتكاكية، كما أن هناك بعض الأفراد ليس لديهم مهارة للعمل، أو أنهم في موقع خاطئ ولا يستطيعون الحصول على أعمال مهما كان الرواج والكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد القومي، ومثل هؤلاء يطلق عليهم البطالة الهيكلية.

وجد هذين النوعين من البطالة يعني وجود معدل طبيعي للبطالة، والذي قدر في بعض الدراسات بين 4-5%. لذلك يمكن القول أن المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك المعدل الذي يتعادل عنده كل من الداخلين والخارجين من سوق العمل، بحيث تتساوى توقعات كل من العمال وأصحاب الأعمال فيما يتعلق بسلوك الأسعار والأجور. وتجدر الإشارة أن محاولة تحقيق معدل بطالة أقل من هذا المعدل الطبيعي يعني زيادة معدلات التضخم وبشكل متسارع وهذا له أثر سلبي على الاقتصاد القومي، لذا يمكن تعريف البطالة الطبيعي بأنه أدنى معدل بطالة يمكن أن يسود دون أن يؤدي إلى تزايد التضخم.

2- تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيلبس)

تُعد البطالة والتضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها معظم دول العالم، وذلك لما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية، لذا تهدف معظم السياسات الاقتصادية للقضاء عليها، إلا أنها توجهها مشكلة هي التعارض بينها، حيث القضاء على البطالة يؤدي الى ارتفاع التضخم والعكس صحيح.

أ- منحنى فيلبس التقليدي:

في عام 1958، قدم الاقتصادي النيوزيلندي ويليام فيليبس (A. W. Phillips) دراسة قياسية وثّق فيها إحصائياً العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية الاسمية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957. وبناءً على هذه البيانات وجد فيليبس وجود ارتباط سلبي (عكسي) وغير خطي بين المتغيرين.

استند التفسير الأساسي لمنحنى فيلبس إلى تحليل ديناميكيات سوق العمل. ففي حالة وجود فائض في عرض العمل (أي بطالة مرتفعة)، تضعف القوة التفاوضية للعمال، مما يؤدي إلى تباطؤ نمو الأجور النقدية أو حتى انخفاضها. وعلى العكس، في حالة وجود فائض في الطلب على العمل (أي بطالة منخفضة)، تتنافس المؤسسات على جذب العمال والاحتفاظ بهم، مما يجبرها على زيادة الأجور بوتيرة أسرع. ويُعبّر عن هذه العلاقة العكسية بين البطالة ونمو الأجور (وبالتالي التضخم) بالمعادلة التالية:

$$W_t = \alpha + bU^{-1}_t$$

الشكل رقم (01): تمثيل العلاقة بين الأجور والبطالة حسب فيليبس

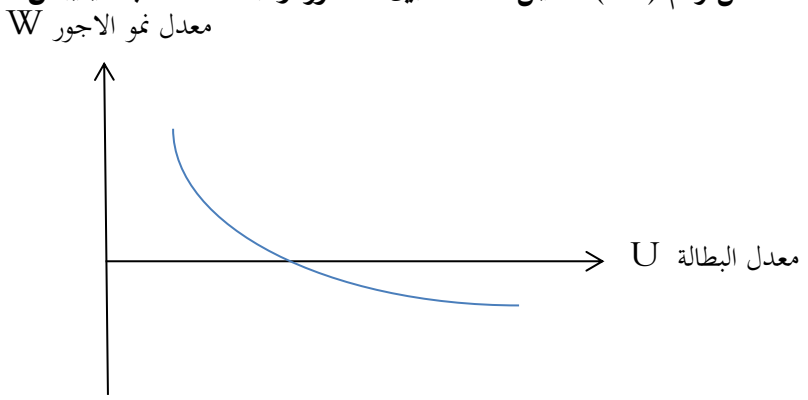

النتائج المقدمة من خلال المنحنى توضح أن الاستقرار في معدلات تغير الأجور الاسمية لا يتحقق الا إذا بقي معدل البطالة في حدود معدل البطالة الطبيعي ($U^*=5\%$)، وبالتالي فان معدل التضخم الذي يسود سيكون مساوي الى صفر. ونلاحظ أنه كلما كانت معدل البطالة الفعلية أكبر من معدل البطالة الطبيعي، كان هناك انخفاض في الطلب على العمل، وبالتالي انخفاض معدل تغير الأجور النقدية الى أن تصبح سالبة.

والجدير بالذكر أن هناك عوامل أخرى غير البطالة تؤثر على نمو الأجور تم اهمالها، منها قلة ضغط العمال للحصول على أجور أعلى حين تقل الوظائف البديلة، إضافة الى أن المؤسسات تقاوم المطالبة برفع الأجور حينما تكون الأرباح متدنية.

ب- منحنى فيلبس المطور:

قام الاقتصاديان البارزان بول ساموبلسون وروبرت سولو بتطوير وتكييف إطار منحنى فيليبس الأصلي. فمن خلال تحليل بيانات اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية للفترتين 1900-1945 و 1945-1958، أعادا صياغة العلاقة التجريبية، حيث استبدلا متغير التغير في الأجور النقدية الاسمية بمعدل تضخم الأسعار. وبناءً على هذا التعديل، أصبح المنحنى يمثل في صيغته المطوَّرة العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، والتي يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\frac{Pt-pt-1}{Pt-1} = -\epsilon\,(U-U^*)$$

لنفترض أن U يمثل معدل البطالة الفعلي وU^* يمثل معدل البطالة الطبيعي. الفجوة بينهما ($U - U^*$) تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد الأجور والتضخم. يقيس المعامل ϵ مدى تأثر الأجور بهذه الفجوة. يمكن تفسير العلاقة كالتالي: زيادة الطلب الكلي يحفز المؤسسات على زيادة الإنتاج والتوظيف، مما يخفض U نسبة إلى U^* هذا الانخفاض في البطالة يضغط على الشركات لرفع الأجور لاستقطاب العمالة، مما يزيد تكاليف الإنتاج ويؤدي في النهاية إلى تضخم الأسعار. إذن العلاقة العكسية بين انخفاض البطالة وارتفاع التضخم تتضح، وتحدد ϵ قوة هذه الاستجابة.

الشكل رقم (02): منحنى فيليبس للأجل القصير

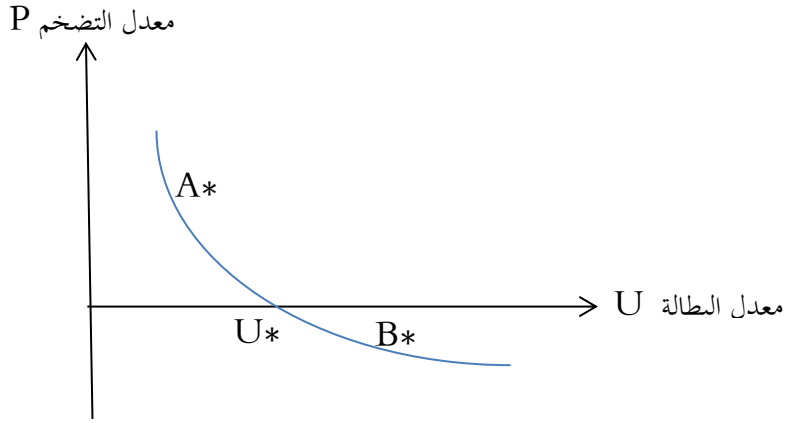

عند النقطة (U=U*) يكون معدل التضخم (P=0)، حيث تظهر معدل البطالة الطبيعي في الأوقات العادية التي يكون فيها سوق العمل في حالة توازن، ولا يأخذ معدل البطالة الطبيعي قيمة ثابتة، حيث كانت قيمته 5.5% خلال ستينيات القرن العشرين، وانتقلت الى 7% خلال سبعينيات القرن العشرين، وتدحرجت الى في أواخر القن العشرين الى 3.25%.

– زيادة الطلب الكلي حرك الاقتصاد الى النقطة A على المنحنى (زيادة التضخم وخفض معدل البطالة الفعلي).

– انخفاض الطلب الكلي حرك الاقتصاد الى النقطة B على المنحنى (انخفاض معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة الفعلي).

يتضح من الرسم أن اهناك علاقة عكسية بين معدل البطالة والتضخم، ويلاحظ كلما اقترب الاقتصاد من التوظيف الكامل يؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار، حيث تزداد قوة النقابات على المساومة كلما اقتربت من التشغيل التام.

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين التضخم ومعدل البطالة، أن ارتفاع الطلب الكلي يؤدي الى زيادة الإنتاج (تشغيل ناقص)، وهو ما يدفع المنتجون الى توظيف أكبر عدد ممكن من العمال (انخفاض معدل البطالة)، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الأجور، وبالتالي ارتفاع التكاليف وبالتالي حدوث ارتفاع المستوى العام للأسعار.

3– منحنى فيليبس في الأجل الطويل:

على عكس ما قد يوحي به منحنى فيليبس قصير الأجل، يؤكد التحليل طويل الأجل، الذي قاده بشكل أساسي ميلتون فريدمان وإدموند فيلبس (الحائزان على جائزة نوبل لأعمالهما المتعلقة بهذا الموضوع وغيره)، أنه لا توجد مقايضة مستمرة يمكن لواضعي السياسات استغلالها بين البطالة والتضخم في المدى الطويل.

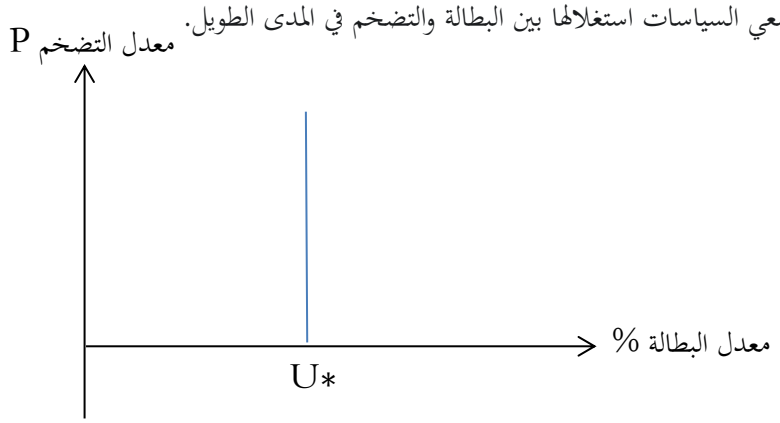

يمكن لأي سياسة مالية و/ أو نقدية أن تؤثر في معدل التضخم لكنها لا يمكن أن تؤثر على معدل البطالة الطبيعي، ويمكن تخفيض معدل البطالة بإزاحة هذا المنحنى يساراً بواسطة السياسات الاقتصادية تحسن من أداء سوق العمل.

وتجدر الإشارة أن العلاقة العكسية لم تشتت قطعتها بسبب وجود حالة بطالة وتضخم معاً، وبنسب عالية في عدد من الدول، وتسمى هذه بالركود التضخمي.

4- تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة (فجوة أوكن)

تنطلق السياسات الموجهة لتخفيض البطالة من مقاربات تفترض على أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض البطالة، وفي دراسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع الاقتصادي الأمريكي أرثن أوكن تحديد العلاقة بين النمو الحقيقي وتغيرات معدلات البطالة، وتعرف بقانون أوكن الذي يقضي بأنه لكل (2,5%) نمو في الناتج الداخلي الخام في السنة، فان معدل البطالة ينخفض بمقدار (1%)، والعلاقة (2,5 : 1) علاقة تقريبية ولن تعمل بدقة تامة من سنة الى أخرى، ولكنها في الحقيقة تعطينا فكرة عن امكانية ترجمة الناتج الى معدلات بطالة.

فاذا رمزنا الى الناتج الداخلي الخام الممكن ب(Y^*) والى الناتج الفعلي ب(Y) والى البطالة الفعلية ب(U) والتوظف الكامل (U^*) فإن:

$$\frac{Y^*-Y}{Y} = 2.5\ (U-U^*)$$

وتعني هذه المعادلة الأخيرة أن فجوة الناتج الداخلي الخام كنسبة، انما هي عبارة عن مرتين ونصف الفرق بين التوظيف الكامل وبين البطالة الفعلية.